

أولاً - سياسيا :

أنظام البلديات وسياسة الإدماج:

عرفت الجزائر أواخر العهد الإمبراطوري عدة نكبات ما بين سنة 1867 إلى 1869¹، وقبل أن تشفى من جراحها سقطت الإمبراطورية الثانية، وشكل هذا الحدث أعظم فرصة للكولون لتحقيق أمنياتهم في الإستحواذ على مقاليد الأمور في الجزائر وإزاحة العسكريين من طريقهم، مستغلين ضعف الجيش بعد الهزائم التي تلقاها، فأسرعوا بإعلان الجمهورية في الجزائر والتخلص من موظفي الإمبراطورية ومناصريها، فطردوا الحاكم العام بالنيابة و. أليستر هازي، واستقال والي عمالة الجزائر خوفا على حياته².

وبمجرد تعيين أدولف كريميو (Adolphe Crémieux)³ كمسؤول عن الداخلية في حكومة الدفاع الوطني قام بإصدار جملة من المراسيم تهدف في مجملها إلى إنهاء الحكم العسكري وبناءا على هذه المراسيم الصادرة في تاريخ 24 أكتوبر 1870 تقرر مايلي :

- 1 - إلغاء منصب الحاكم العام العسكري وتعويضه بحاكم عام مدني، له سلطات واسعة ويخضع له رؤساء العمالات الثلاث ويخضع لوزير الداخلية.
- 2 - تقليص مهام القائد العسكري وحصرها في المناطق ذات الحكم العسكري، ويحق له التدخل في الشؤون المدنية .
- 3 - إنشاء مجالس عامة منتخبة من طرف الفرنسيين فقط، ويحق لوزارة الداخلية تعيين 06 مسلمين داخل كل مجلس عام.⁴

¹ لمعرفة أسباب ومخلفاتها أنظر : يحي بوعزيز ، كفاح الجزائر ... ، المرجع السابق ، ص ص 147 - 161.

² أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ...، ج2 ، ص 25 .

³ كريميو: إسحاق كريميو شخصية سياسية فرنسية ،درس القانون وكان محاميا لامعا ،شغل منصب نائب بالبرلمان ثم وزيرا للعدل وفي 1875 أنتخب عضو بمجلس الشيوخ أنظر :

اسحاق-كريميو/ ar. Wikipedia.org/wiki

⁴ عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 138 .

4 - بالإضافة إلى قرار يقضي بتجنيس يهود الجزائر (وكان عددهم حوالي 38 ألف شخص) مكنهم من المشاركة في تسيير البلاد، وبقيت الفئة الوحيدة المحرومة من التمثيل هي فئة السكان الأصليين¹.

5 - إنشاء محاكم الجنايات وإخضاع الجزائريين المسلمين لها.

وفي 06 فيفري 1871 صدر قرار على أن وزير الداخلية هو الذي يعين الضباط المتصرفين في المناطق العسكرية، والرؤساء ونواب المكاتب العسكرية، ويفهم من هذا القرار أن السلطة العسكرية قد أصبحت تابعة للسلطة المدنية² واتبعت هذه الإجراءات بتعيين أول حاكم عام وهو اللواء البحري دوغيدون (De Gueydon)³ الذي عمل على تحقيق برنامج الكولون حيث صرح: " ليس لي إلا هدف واحد وهو إحلال الحكم المدني محل القيادة العسكرية من أجل تحقيق الطموحات الشرعية للمعمرين " أما سياسته بخصوص الأهالي فقد صرح بأن: " الأهالي هم عبارة عن منهزمين ينبغي عليهم الخضوع لقانوننا وعلى ممثليهم أن يقصوا من المجالس العامة والمحلية⁴ .

ومع بداية سياسة الحكومة الفرنسية أصبحت الحكومة تبارك وتؤيد سياسة الإدماج وفي هذا الإطار قسمت الجزائر إلى ثلاث ولايات في الشمال ومنطقة عسكرية في الجنوب،⁵ وعين على رأس كل ولاية وال من طرف وزير الداخلية الفرنسي، يساعده في تسيير الولاية مجلس عمومي منتخب من قبل الفرنسيين، بالإضافة إلى ستة أعضاء من

¹ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ...، ج2 ، المرجع السابق ، ص 26 .

² يحي بوعزيز ، كفاح الجزائر ... ، ص ص 178 ، 179 .

³ دوغيدون ، يعتبر الأميرال دوغيدون من العسكريين الذين قدموا حياتهم خدمة للإستعمار الفرنسي ، شارك في حملة المكسيك سنة 1830 ، شغل عدة مناصب هامة حيث كان الحاكم العام للمارتينيك 1853 ، وشغل منصب الحاكم البحري للشرق ابتداء من سنة 1858 ومنصب نائب رئيس المجلس الإستشاري للمستعمرات ابتداء من 1863 ... للمزيد أنظر صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 90 .

⁴ شارل روبيير أجرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954 ، مج2 ،

تر : عباس سليمان ، ط1 ، دار الأمة ، الجزائر ، 2008 ، ص 15 .

⁵ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ...، ج2 ، المرجع السابق ، ص ص 26 ، 27 .

الجزائريين لا تتعدى نسبة تمثيلهم داخل المجلس السدس، ثم ارتفع تمثيلهم إلى الربع سنة 1919، يعينون من طرف وزارة الداخلية الفرنسية إلى غاية 1908، حيث أصبحوا بعد هذا التاريخ ينتخبون وقسمت الولاية إلى دوائر والدوائر إلى بلديات، وهي نوعان : بلديات كاملة الصلاحيات وأخرى مختلطة.¹

*** البلديات ذات السلطة الكاملة :**

وهي البلديات التي يوجد بها عدد كبير من الأوروبيين وتطبق داخلها نفس القوانين المطبقة في فرنسا، ويقوم الكولون في داخل هذه البلديات بانتخاب رؤساء بلدياتهم² توسع الإقليم المدني على مساحة 31520 كلم² على عهد دوغيدون، وتضاعف عدد البلديات كاملة الصلاحيات بضمها للمناطق التي لم يكن يمثل فيها الأوروبيون إلا العشر من مجموع السكان لهذا النوع من البلديات³.

وفي عهد شانزي (Chanzy) وسع المنطقة حتى أوصل مساحتها إلى 53496 كلم²، ووصل عدد البلديات إلى 179 بلدية سنة 1879، وفي عهد ألبير غريفي (Albert Grevy) (1879 - 1981) ضم منطقة التل إلى المنطقة المدنية بعد أن كانت خاضعة للسلطة العسكرية، وارتفع عدد البلديات الكاملة إلى 196 بلدية ثم إلى 209 بلدية سنة 1884، وفي سنة 1900 أصبحت توجد 261 بلدية⁴.

¹ بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص ص 227 - 228 .

² أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ...، ج2 ، ص 26 .

³ شارل روبر أجيرون ، المصدر السابق ، ص 31 .

⁴ يحي بوعزيز ، سياسة التسلط ... ، المرجع السابق ، ص ص 28 - 29 .

*** البلديات المختلطة :**

وهي البلديات التي يمثل بها الأوروبيون نسبة ضئيلة ورغم ذلك فقد كانت تسيير من طرف إداريين فرنسيين يعينون من طرف والي الولاية ، ولهم كل السلطات لمعالجة القضايا المطروحة داخل هذه البلدية¹، يساعدهم في تسيير شؤون البلدية مجلس بلدي مكون من مساعدين أوروبيين منتخبين ومسلمين تعينهم السلطات الإستعمارية، والفئة المتعاونة معهم هم القياد وأنيطت لهم عدة مهام أبرزها التجسس فكانوا بمثابة عيون للمحتل ضد أبناء جلدتهم، وجباية الضرائب والغرامات مقابل عشر الضريبة، وللقائد أعوان منهم : الخوجة (الكاتب) الشامبيط (الحارس البلدي)²، و كان هؤلاء الإداريون مصدر شكوى متواصلة من الجزائريين لأنهم كانوا يملكون السلطة المطلقة في تسيير الأمور داخل البلدية³، بلغ عدد هذه البلديات 77 بلدية سنة 1881، وتراجع عددها سنة 1891 إلى 73 بلدية، وهذا التراجع بسبب تحول البعض منها إلى بلديات كاملة الصلاحيات وهذا كلما ارتفع عدد الأوروبيين بها⁴ .

*** المنطقة العسكرية :**

وهي المنطقة التي توجد بها أغلبية ساحقة من الجزائريين، وظلت السلطة بها في يد العسكريين (ضباط المكاتب العربية)، إلا أن المدنيين الأوروبيين حصلوا من الحكومة المدنية على إمكانية توسيع التراب المدني على هذه المنطقة وبالتالي توسيع نفوذهم على حساب العسكريين ومصالح الجزائريين⁵ .

¹ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ...، ج2، المرجع السابق ، ص 26 .

² بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 229 . للإطلاع أكثر على وظائف هؤلاء أنظر أيضا : محمد العيد مطمر ، التنظيم الإداري في عهد الإحتلال الفرنسي أثره على الحالة الإجتماعية للسكان بمنطقة الأوراس ، مجلة العلوم الإنسانية ع4 ، منشورات جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، ماي 2003 ، ص ص 47 ، 48 .

³ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ...، ج2 ، المرجع السابق ، ص 26 .

⁴ بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 230 .

⁵ صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 67 .

من خلال هذه التنظيمات نجد أن أوروبيي الجزائر لم يعود يطالبوا بالإدماج فقط بل أصبحوا يطالبون بالإنفراد بالسلطة في الجزائر وحرمان المسلمين من أي تمثيل سياسي، ولإنجاح مخططهم هذا فإن أول ما قاموا به هو إبعاد الشخصيات الجزائرية ذات السلطة في الدواوير وإحلال فئة القياد محلها، وأصبح هؤلاء عماد السلطة في سياستها تجاه الأهالي، والقائد يعين من طرف السلطة المدنية ويخضع لها خضوعا تاما ، وبالطبع لم يكن يشترط في هذه الفئة أي مؤهلات أو كفاءات وإنما الولاء التام فقط¹.

منحت هذه السياسة مكانة هامة للأوروبيين في تسيير مؤسسات المحتل، وفي المقابل عمل على إبعاد الهيئات السياسية للبلد والتي كانت تدبر شؤونهم دون أن يكون لهم دور فيها² رغم أنهم كانوا يتحملون بمفردهم الأعباء المالية لتمويل مشاريع الكولون بالجزائر، فنجد مثلا أنه في الفترة الممتدة من 1882 إلى 1891 دفع الجزائريون مالا يقل عن 2324000 فرنك للبلديات في حين دفع الأوروبيون في نفس الفترة 558074 فرنك فقط³

ومن الأساليب التي استخدمها أورييو الجزائر لإقصاء وتهميش الجزائريين منعهم من الحصول على أي تمثيل سياسي سواء في المجالس المحلية أو في البرلمان الفرنسي فعملوا على الدوام على إضعاف الحاكم العام في الجزائر حتى يتمكنوا من الإنفراد بتسيير الشؤون الداخلية، وسعوا إلى تكوين قوة ضاغطة من ممثليهم في البرلمان الفرنسي بحيث لا تستطيع أي حكومة أن تقترح على البرلمان قوانين تخدم مصالح الجزائريين، وفي سنة 1881 ارتفع عدد النواب الممثلين لهم في البرلمان إلى ستة نواب وبالتالي كونوا قوة داخل الكتلة البرلمانية، وأصبح هؤلاء النواب يعملون على إيجاد إدارة في الجزائر تكون

¹ عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 169 .

² صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 66 .

³ عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص ص 172-182.

مستقلة عن فرنسا، وشيئا فشيئا طالبوا بالإستقلال المالي وحصلوا عليه في 19 ديسمبر 1900¹.

غير أن سياسة الإدماج كانت تبدو لكثير من الفرنسيين أنها فاشلة، وارتفعت أصوات بعض النواب في المجلس الوطني ضد هذه السياسة وكان من أبرزهم جول فيري الذي استنكر الإدماج بالعبارات التالية: "إن المستعمرات كالمعارك لا يمكن أن تدار من مكاتب إحدى الوزارات"²، وتلبية لمطالب هذه الأصوات المرفوعة المنددة بالسياسة المتبعة تجاه أبناء الجزائر، تألفت لجنة تحقيق برلماني ترأسها جول فيري (Jules Ferry-) استنكرت هذه الأخيرة نزعة أوربيي الجزائر للإستتار بكل شيء في الجزائر وحرمان الأهالي من كل شيء، واقترحت هذه اللجنة عدم تسليم مصالح الأهالي إلى العناصر الأوروبية، لكن توصياتها لم يأخذ بها نظرا لقوة ممثلي الكولون داخل البرلمان الفرنسي³. وبلغت سياسة الإدماج ذروتها منذ أن صدر مرسوم إلحاق الجزائر "إداريا" بفرنسا في 26 أوت 1881 وظل معمولاً به إلى غاية 1896 وبمقتضاه أصبحت كل شؤون الجزائر من اختصاص الوزارات بباريس⁴.

وجعل هذا القانون الحاكم العام مجرد وسيط بين عمال العمالات والقادة العسكريين الإداريين من جهة والوزارات المختصة بباريس من جهة أخرى ولم يعد الحاكم العام سوى مستشار للإستعمار في قصر "ملك كسول" كما وصفه جول فيري⁵.

ومع مطلع القرن العشرين حقق الكولون كل ما كانوا يحلمون به في الجزائر، أما الجزائريين في ظل النظام الجديد فلم يكن يحسب لهم أي حساب، فهم ليسوا بالمواطنين

¹ عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص ص 182 .

² أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ... ، ج2 ، المرجع السابق ، ص 27 .

³ يحي بوعزيز ، سياسة التسلط ... ، المرجع السابق ، ص ص 30 ، 31 .

⁴ إبراهيم مياسي ، لمحات من جهاد الشعب الجزائري ، د . ط ، ديوان المطبوعات الجامعية ، د . ت .

ص 192 .

⁵ صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 126 .

الفرنسيين ولا بالجزائريين الوطنيين فقد كانوا في نظر القانون الفرنسي رعايا، وفي نظر الكولون عبيد، أما في نظر أنفسهم فلم يكونوا يمثلون شيئا¹.

ب- قانون الأهالي 28 جوان 1881 :

عمل الكولون بكل الوسائل لإستبعاد وإلغاء أي دور للجزائريين، فبعد الإستحواذ على مقاليد الأمور والسيطرة على البلاد والعباد من خلال الإستئثار بالتمثيل المحلي والبرلماني، عملوا على إستصدار مجموعة من القوانين التي تزيد من بؤس وشقاء وإلغاء الجزائريين، ولعل أخطر هذه القوانين هو قانون الأهالي والذي يعرفه إيدمون نوريس بقوله : " يخضع الأهالي لتشريع خاص، فيما يتعلق بقمع الدرجات الثلاث التي ينص عليها سلم المخالفات الذي يتضمن قانوننا العقابي :

المخالفات (نظام الأنديجينا)

الجنح (المحاكم القمعية الأهلية)

الجرائم (محاكم الجنايات)

ويعاقب قانون الأنديجينا بالعقوبات البسيطة للشرطة بعض الأفعال الخطيرة نوعا ما، والتي لا يقيمها قانونا الجنائي، إما لأن الأوربيين لا يرتكبونها، ولما لأنها لا تشكل إضطرابا إجتماعيا لديهم، ولما لأنها مشروعة في ظل القانون العام، لكن حين تأتي من الأهالي لا تمثل نفس الخاصية².

ويمكننا تعريفه بصورة أبسط، بأنه مجموعة من العقوبات الخاصة تحدها قوائم تزيد وتُنقص عدد المخالفات المسجلة حسب الحاجة والضرورة، ويعاقب عليها بالحبس أو الغرامة، وهي نوع من المخالفات التي لا ينص عليها القانون العادي ولا يعتبرها مخالفات

¹ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ...، ج2 ، المرجع السابق ، ص 28 .

² صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 122 .

وترجع هذه الصلاحيات القهرية إلى زمن النظام العسكري إلا أن الكولون أراد أن يزود البلديات المختلطة بها ، لكن هذا الرأي وجد معارضة في البداية¹.

واستمرت الإدارة الإستعمارية في تطوير وتنويع سياستها التعسفية ضد الأهالي ، إلى أن أصدرت يوم 28 جوان 1881 ما اصطلح عليه بقانون الأهالي أو الإنديجينا وهي سلسلة من القوانين الزجرية، حددت هذه القوانين في البداية ب 41 مخالفة خاصة بالأهالي وخفضت إلى 21 مخالفة سنة 1891، واستكملت شكلها النهائي في ديسمبر 1897، واستمرت الإدارة في تطويره وتنويعه على حسب الظروف والمستجدات إلى أن تم إلغاؤه نظريا سنة 1930.²

وكان الهدف الأساسي من هذا القانون هو المراقبة الدقيقة والواسعة لكل تحركات الأهالي، ولحكام السيطرة عليهم³، وأخذ هذا القانون صفة التجدد أي أنه يتجدد كل سبع سنوات⁴.

وفيما يخص المخالفات⁵ التي نص عليها القانون ، فأكثر ما يقال عنها أنها كانت عبارة عن قوانين لتهديب الصبيان، فالجزائري بمقتضى هذا القانون يعاقب على الأقوال الجارحة أو الأفعال الغير محترمة تجاه ممثل السلطة أو مندوب عنه، كما كان هذا القانون أداة للإستغلال والتسخير⁶، حيث كان يمكن تعويض السجن بأعمال أخرى

¹ جمال قتان ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر والمعاصر ، (د.ت) ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر 1994 ، ص 126 .

² يحي بوعزيز ، سياسة التسلط ...، المرجع السابق ، ص 38 .

³ شارل روبيير أجيرون ، المرجع السابق ، ص 38 .

⁴ إبراهيم مياسي ، المرجع السابق ، ص 203 .

⁵ للإطلاع على المخالفات التي نص عليها قانون الأهالي ، أنظر الصادق مزهود ، تاريخ القضاء في الجزائر من

العهد البربري إلى حرب التحرير الوطني ، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2002 ،

ص ص 270 - 274 .

⁶ شارل روبيير أجيرون ، المرجع السابق ، ص 38 .

كالصيانة وإصلاح طرق المواصلات، وتنظيم العيون والأبار... وغيرها، ويمثل كل يوم عمل يوم سجن¹.

ومن درجة الدناءة والإحتقار التي وصل إليها المحتل في معاملته للأهالي فقد امتنعت السلطات عن تقديم الإعانة للمعتقلين بمقتضى أحكام قانون الأهالي، وإنما عائلاتهم هي التي تقوم بذلك².

تميز تطبيق هذا القانون بالقساوة، فمثلا نجد أن عدد الأحكام سنة 1883 قد وصل إلى 30837 حكما في البلديات المختلطة، والغرامات بقيمة 213000 فرنك و 82402 يوم سجن³، وكان هذا القانون صورة من صور العبودية، حيث أصبح الجزائري مطالب بإحضار ترخيص للتنقل، وللحج وللوائم وحتى لإطلاق البارود في الحفلات العائلية، ويعاقب لأدنى التصرفات كالإهمال في إعلان الولادات أو الوفيات⁴، وعلق عليه ضابط جزائري متقاعد وعضو مجلس بلدي بقوله: "إن قانون الأنديجينا ينهشنا ويقضي علينا، فعدم إلقاء التحية في الصباح على أوروبي يكلف سجن ثمانية أيام... وإذا عجز العربي عن دفع الضرائب يكون القصاص من زوجته، وإذا باع في السوق من دون رخصة تنقل غُرْم، فإذا لم يتمكن من الدفع سجن"⁵.

وقد عرف هذا القانون رفضا واسعا من طرف النخبة، إلا أن كثير من القادة والقضاة الجزائريين طالبوا بالإبقاء عليه، حيث طالب 398 من رجال الإفتاء والقضاء والقياد في عمالة وهران بالإبقاء عليه، ولم يرفضه سوى 104 منهم، في حين لم يرد 61 منهم على الإستفسار الذي أرسلته لجنة مجلس الشيوخ سنة 1882، في حين كان قانون الأهالي موضوع نقاش كبير في البرلمان الفرنسي سنتي 1913 و 1914، وتم تعديله في

¹ إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص ص 203، 204.

² جمال قنان، قضايا ودراسات...، المرجع السابق، ص 128.

³ بشير بلاح، المرجع السابق، ص 234.

⁴ شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 38.

⁵ بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 234، 235.

1915 بحيث أصبح قضاة الصلح هم وحدهم المسؤولون عن إصدار الأحكام بخصوص المخالفات المنصوص عليها ، ما عدا ثمانية مخالفات بقيت من اختصاص السلطة الإدارية ، ومددت عدة مرات إلى أن ألغي قانون الأهالي في 07 مارس 1944¹ على إثر صدور أمرية دوغول².

ج - سياسة الإصلاحات وتأثيراتها :

ج-1- الإصلاحات قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى :

بمقتضى قانون 1881 أصبحت كل شؤون الجزائر من اختصاصات الوزارات بباريس ، وفقد الحاكم العام على إثر ذلك كل سلطاته، بينما تدعمت سلطة الكولون وصاروا أسياد البلاد بدون منازع، ومارسوا كل أنواع الإضطهاد والإلغاء على الأهالي³ إلا أن هؤلاء المضطهدين احتجوا بكل الوسائل ورفعوا العرائض والإحتجاجات إلى بعض البرلمانيين المعادين للإلحاق وصحف المعارضة ... فأدى الإحتجاج من طرف بعض البرلمانيين إلى إعادة ملف الجزائر، وشكل مجلس الشيوخ على إثر ذلك لجنة للتحقيق في 06 مارس 1891 برئاسة جول فيري⁴.

قامت هذه اللجنة بالإستماع إلى كل الآراء، وعبر الجزائريون من خلال العرائض التي رفعوها لها عن إجحاف الضرائب المفروضة عليهم، وعن القوانين التي تهيئهم وتزيد من شقائهم كقانون الأهالي، وطالبوا بتمثيل حر نابع من اقتراع عام، وإعادة السلطات القديمة للقضاء وإقرار التعليم بالعربية ... ، وسطر جول فيري لسياسة جديدة يتمتع فيها

¹ نص هذا القانون على أن للمسلمين نفس حقوق الفرنسيين الأصليين وواجباتهم، كما منحهم حق الإستفادة من المناصب المدنية والعسكرية، ووسع من نسبة تمثيل الجزائريين في المجالس المحلية ووصل إلى نسبة الخمسين. للإطلاع أكثر على أمرية دوغول ومواقف الحركة الوطنية منها، وكذا الطرف الفرنسي. أنظر محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية 1939-1951، ج 2 ، ط 1 ، تر: أحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2008 ، ص ص 930-974

² صالح عباد ، المرجع السابق ، 124 .

³ ابراهيم مياسي ، المرجع السابق ، ص ص 192 ، 193 .

⁴ صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 152 .

الحاكم العام بالجزائر بسلطات أقوى تمكنه من ضمان مصالح الأهالي، والعمل على تغيير نظام البلديات الكاملة الصلاحيات، وتوسيع نطاق الهيئات الانتخابية للأهالي وتمثيلهم ورفع عدد المستشارين العموميين المسلمين¹، ولكن وفاة جول فيري في 17 مارس 1893، وكذا المعارضة الشديدة للمنتخبين البرلمانيين²، فتمكنوا من تجميد كل مشروع قد يخدم مصالح الأهالي، فتصاعد نفوذ الكولون وبدأوا يطالبون بالإستقلال المالي وبإنشاء مجلس الوفود المالية، وبميزانية مستقلة³.

مع بداية القرن العشرين ازداد نفوذ الكولون داخل الجزائر، بحصولهم على الإستقلال المالي والإداري، وبزيادة نفوذهم زادت حدة معاناة الأهالي وُسِّت في وجوهم كل المنافذ لتحقيق حياة أفضل فقد حرّموا من التمثيل السياسي سواء كان ذلك في البرلمان أو في المجالس وحتى ممثليهم في المجالس البلدية لم يكونوا يمثلونهم حق التمثيل لأنهم كانوا معينين من طرف الإدارة الإستعمارية، فكان تعين من ترضى عليهم ويخدمون مصلحتها لا مصلحة الأهالي⁴.

ورغم الإضطهاد الذي تعرض له الشعب الجزائري إلا أنه لم يوقف مقاومته، وقامت وفود مختلفة ما بين 1900 إلى 1914 بتقديم قوائم من المطالب إلى السلطات الفرنسية بباريس، تمحورت في مجملها حول تخفيض الضرائب، وإلغاء قانون الأهالي والمحاكم الرادعة، وزيادة التمثيل النيابي وتحسين التعليم، ونظرا لإجتماع عدة عوامل كنشاط المهاجرين الجزائريين من خلال حملاتهم التي شنوها في المهجر ضد فرنسا، ونشاط الصحافة العربية ودعمها للقضية الجزائرية، كما كان لتطور الأحداث في المشرق بعد أحداث تركيا الفتاة، والدعاية الألمانية في المغرب والجزائر، كل هذه الأسباب دفعت

¹ شارل روبيير أجيرون، المرجع السابق، ص 71 - 74.

² صالح عباد، المرجع السابق، ص 194.

³ ابراهيم مياسي، المرجع السابق، ص 194.

⁴ يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص 44.

فرنسا دفعا نحو سياسة الإصلاحات، وأقل ما يقال عنها أنها إصلاحات وهمية جاءت لتهدئة الأوضاع¹.

ومن القوانين والتشريعات التي قامت بسنها ما بين 1908 و 1914 لتخفيف عنف القوانين الزجرية نذكر :

إلغاء رخصة التنقل داخل الجزائر وحتى إلى فرنسا، كما ألغت العديد من المخالفات التي تستوجب دفع الغرامات، وإحالة البعض منها إلى قضاة الصلح بدلا من السلطات الإدارية .

رفع التمثيل للأهالي في مجالس العمالات إلى الثلث، والسماح لهم بالمشاركة في انتخاب شيوخ البلديات².

ففي سنة 1915 كتب كليمنصو³ الذي كان رئيسا للجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب رسالة إلى رئيس الوزراء بخصوص الإصلاح في الجزائر مقترحا عليه برنامجا إصلاحيا تمحور حول تعديل قانون الجنسية (منح الجنسية للجزائريين دون المطالبة بالتخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية)، وكذا تمثيل الجزائر في مجلس خاص ينشأ بباريس، وحق انتخاب رؤساء المجالس في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة ونادى بنهاية الضريبة العربية الخاصة واحترام الممتلكات ... إلا أن هذا المشروع أُجهض فالإصلاحات التي جاء بها لم تكن المطالب الجوهرية التي نادى بها الجزائريون في هذه المرحلة، فهم أرادوا إلغاء (قانون الأهالي ، التجنيس ، والتجنيد الإجباري) لا تقديم إصلاحات ترقيعية⁴

¹ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ... ، ج2 ، المرجع السابق ، ص ص 257 - 260 .

² يحي بوعزيز ، سياسة التسلط ... ، المرجع السابق ، ص ص 44 ، 45 .

³ كليمنصو: جورج بنجامين كليمنصو (1841-1929) رجل دولة فرنسي وطبيب وصحفي أنتخب مرتين لرئاسة الحكومة الفرنسية، للمزيد عد إلى: جورج -كليمانصو/ ar. Wikipedia.org/wiki

⁴ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ... ، ج2 ، المرجع السابق ، ص - ص 264 - 266 .

وسار على خطاه شارل جونار (Ch.Jounart) الذي اقترح تكوين مكتب لمصالح الجزائريين بباريس، وبتوسيع التمثيل النيابي وإلغاء الضريبة العربية.¹

وبعد ثورة الأوراس التي اندلعت نتيجة الإضطهاد والسياسة التعسفية المطبقة من طرف فرنسا² والسخط الجزائري الذي عبر عن نفسه في هذه الثورة قد أقتنع البرلمان الفرنسي بإرسال لجنة للتحقيق، بعد معاينة مصادر الإضطراب خرجت بإقتراحات أبرزها دمج الجزائر بفرنسا ماليا، وإلغاء المحاكم الرادعة والعمل على إعادة نظام الجماعة في القرى، أما في الجانب السياسي فقد دعت إلى انتخاب بدل تعيين الممثلين الجزائريين إلا أن هذه الإصلاحات التي نادى بها بعض البرلمانيين الفرنسيين والتي أوصت بها لجان التحقيق ظلت توصيات ولم تنفذ أبدا أثناء الحرب ولا بعدها على المدى القريب³.

¹ ابراهيم مياسي، المرجع السابق، ص 194 .

² عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 - 1900)، د.ط، د.م.ج، الجزائر، 1984، ص 33 .

³ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ... ج2، المرجع السابق، ص ص 269، 270 .

ج-2- إصلاحات 1919 (قانون 04 فيفري 1919) :

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ونظرا للتحويلات التي ظهرت في بداية القرن العشرين كانتصار الأقليات في أوروبا، الثورة البلشفية، والإعلان عن حق الشعوب في تقرير مصيرها (مبادئ ويلسون)¹، بالإضافة إلى الدعاية الألمانية والعثمانية والثورة العربية، وضغط الحركة الوطنية وظهور بعض التيارات السياسية خارج الجزائر هذا إلى جانب الضغوط الداخلية المتمثلة في الثورات والاضطرابات، دون أن ننسى مجهودات بعض الفرنسيين ذوي الضمائر الحية، في ظل كل هذه الظروف ولإجتماع الأسباب العديدة التي ذكرناها سابقا جاء قانون 1919 ببعض الإصلاحات منحت من خلاله بعض الحقوق السياسية لبعض الجزائريين² .

كما أصدر البرلمان الفرنسي في 04 فيفري 1919 تحت إصرار والحاح فئة المعتدلين من النواب، ومن رئيس الوزراء كليمنصو، بعض التعديلات فيما يخص وضعية شريحة معينة من الجزائريين (كالإعفاء من الضريبة العربية... وغيرها ، خاصة للمشاركين في الحرب العالمية الأولى إلى جانب فرنسا)³ .

وقد طرح هذا القانون ولأول مرة منذ قانون سيناتوس كونسيلت 1865، وضع الجزائريين بالنسبة للجنسية الفرنسية ، وحق الترشح، التصويت، وغير ذلك من القضايا والتي كانت في مجملها تتمحور وتتعلق بالحقوق المدنية والسياسية⁴ .

وتتمثل الحقوق التي منحها جورج كليمنصو للجزائريين في إقرار حق التصويت في الإنتخابات المحلية لحوالي 421000 مسلم جزائري لإختيار ممثليهم إلا أن هذا الحق قيد

¹ بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 362

² أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ... ، ج2 ، المرجع السابق ، ص 272 .

³ جمال قتان ، المرجع السابق ، ص ص 180 ، 181 .

⁴ محفوظ قداش ، المرجع السابق ، ص 313 .

بعده شروط، أقل ما يقال عنها أنها شروط إقصائية¹. ومن بينها أن يكون سنه أكثر من 25 سنة، وأن يكون مؤدياً للخدمة العسكرية، أو حاملاً للنياشين أو مالكا للأرض أو موظف، أو تاجر، أو حامل لشهادة تعليم متوسطة أو عليا، وكذا أصحاب الأملاك². فتح هذا القانون الباب أمام بعض الجزائريين للتجنس بالجنسية الفرنسية مع اشتراط التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية كشرط أساسي لتقديم طلب الإستفادة من الجنسية الفرنسية³.

ويمكننا القول بأن إصلاحات 1919 لم تكن بالإصلاحات الجادة ولا بالديمقراطية حيث أنها أبقت على نظام القسامين الإنتخابيين منفصلين (جزائري وفرنسي) وأبقت على نسبة الثلث بالنسبة للتمثيل الأهلي في المجالس البلدية، واقتصر التصويت على العمالات الثلاث المدنية دون منطقة الجنوب ذات الحكم العسكري⁴.

أحدث هذا القانون خيبة أمل كبيرة في أوساط النخبة التي كانت تأمل في إصلاحات تليق بالتضحيات التي قدمها أبناء الجزائر في الحرب إلى جانب فرنسا، وكانوا يأملون في أن يرقى الجزائري إلى مرتبة المواطن الفرنسي مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامي كمسلمين⁵، وبتقييد الشروط المانحة للجنسية الفرنسية تكون قد حددت الفئة الناجبة من هؤلاء الذين لا يمكنهم خلق مشاكل للأوروبيين في الجزائر ولإدارة الإستعمارية متأكدة من ولائهم لها، ومنه فهم لا يشكلون أي خطر على مستقبلها بالجزائر⁶.

¹ عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 216.

² يحي بوعزيز، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، (1830 - 1954)، د.ط، د.م.ج، الجزائر، 1995، ص 134.

³ جمال قنان، المرجع السابق، ص 181.

⁴ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ... ج2، المرجع السابق، ص ص 274، 175.

⁵ جمال قنان، المرجع السابق، ص 181.

⁶ عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 217.

لقد اتسم هذا القانون الجديد بالضعف وكان لا يرقى إلى مستوى تشييد بناء إجتماعي صحيح ورغم ضعفه، إلا أنه عرف معارضة كبيرة من طرف الكولون ورأوا فيه خطرا على مستقبلهم وامتيازاته في الجزائر، فعملوا بكل وسائلهم لعدم تطبيقه.¹

ثانيا - عسكريا :

أ- التجنيد الإجباري 1912 :

رغم السياسة المنتهجة من طرف السلطة الفرنسية والتي عملت على إبادة وهدم المقومات الحضارية للشعب الجزائري وإقصائه من مختلف النشاطات السياسية وتجريده من ممتلكاته وحتى حرمانه من أي صفة قانونية فهو ليس بفرنسي ولا بجزائري ويتمتع بحق الرعية في ظل الإحتلال بل إن السياسة الأهلية المنتهجة جعلت منه مجرد أهلي لا صفة قانونية له، ورغم ذلك فقد عملت الإدارة الإستعمارية إلى إصدار قانون فريد من نوعه، جاءت به فرنسا خصيصا لإستنفاد الطاقات البشرية المتبقية (بعد إستنفاد الطاقات الطبيعية والإقتصادية و...) من سياسة الإبادة والتشريد والنفي وهو قانون التجنيد الإجباري .

لم يكن هذا القانون الذي تقدم به النائب ميسمي (Messimy) أول مشروع من نوعه بل كان هناك عدة مشاريع سبقته وكلها كانت تهدف إلى إستغلال أبناء الجزائر.²

فمنذ بداية الإحتلال سعى جنرالات فرنسا إلى تجنيد واستغلال أبناء الجزائر قصد الإستفادة منهم في فرض السيطرة وزيادة القوات الفرنسية، وخلق طبقة متميزة على غيرها من السكان وكان هذا في عهد الماريشال كلوزيل، أما فالي (Valee) فرأى أنه من الأفضل تجنيد فرقة غير نظامية تتولى عمليات القمع وجباية الضرائب.³

¹ جمال قنان ، المرجع السابق ، ص 181 .

² للأطلاع أكثر على هذه المشاريع أنظر :نادية طرشون ، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الإحتلال ، ط.خ ، م.و.د.ب.ح.و.ث.ن ، الجزائر ، 2007 ، ص 149 .

³ مصطفى الأشرف ، المرجع السابق ، ص 322 .

ومن المشاريع البارزة مشروع الجنرال دومارتمبري DeMartimprey سنة 1864 واقترح تكوين فرقة من المجندين الجزائريين إرسالهم إلى فرنسا حيث يندمجون بالفرق الأخرى ويكتسبون بذلك اللغة والعادات،¹ وحسب مشروعه فإن المجند الجزائري يعين لمدة 05 سنوات وتتكفل الجماعة (رؤساء القبائل) بتعيينهم، وبالتالي يمكن تجنيد ما يقدر ب 25000 رجل²

على عهد الإمبراطور نابليون الثالث الذي كان معجبا بشجاعة وقوة العرب ، وفي إطار مشروعه الرامي إلى إنشاء المملكة العربية طلب من وزير الشؤون الحربية في 25 جويلية 1866 دراسة إمكانية تشكيل كتيبة من المجندين الجزائريين شرط أن تكون من غير المتزوجين، وذلك بهدف الإستفادة من خدماتها³.

وبعد الحرب البروسية الفرنسية برزت وبقوة فكرة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي خاصة بعد القوة التي أظهرتها فرقة القناصة الجزائرية، إلا أن الإدارة الإستعمارية تراجعت عن هذا المشروع لما رأت فيه من خطر كبير قد يتأتى من هذه الفرقة المدربة في المستقبل،⁴ وفي 1892 طرح الجنرال سالانيناك مشروعا فحواه أن يتم تشكيل إحتياطي من الجنود الأهالي عن طريق الإحتفاظ بالمسرحين من الرماة في قائمة الإحتياط تحسبا لأي طارئ لكن المشروع رفض بسبب السن المتقدمة التي يكون فيها الجنود بعد إنهاء الخدمة وتسريحهم من فرقة الرماة ، كما تم رفض المشروع الذي تقدم به النائب شوتتب في 11 جويلية 1900 القاضي بتجنيد الشباب من الأهالي وتدريبهم لمدة ثلاثة أشهر ، وبعد ذلك يسرحون ويبقون في فرقة الإحتياط لمدة 15 سنة .

¹ نادية طرشون ، المرجع السابق ، ص 150 .

² *Revue Africaine , le service obligatoire pour les indigènes en Algérie* , N 52, 1908 , p 117 .

³ صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 189 .

⁴ نادية طرشون ، المرجع السابق ، ص 150 .

تم رفض مجمل المشاريع المقدمة للتجنيد الإجباري للجزائريين في هذه المرحلة لأن فرنسا لم تكن في حاجة ماسة إليهم¹

لكن مع مطلع القرن العشرين تغيرت الظروف واحتدم التنافس الإستعماري والسباق نحو التسلح بين فرنسا وألمانيا²، هذا إلى جانب صدور قانون 1905 الذي قلص مدة الخدمة العسكرية للفرنسيين من ثلاث سنوات إلى سنتين فقط ، فظهرت الحاجة إلى تجنيد الجزائريين وتقدم ميسمي بمشروعه سنة 1907 إلى وزير الحربية يقترح عليه فيه تخفيض القوة العسكرية في الجزائر، والزيادة في القوة العسكرية للأهالي، وشكلت لجنة للنظر في إمكانية تطبيقه دامت أشغالها من سنة 1907 إلى غاية 1908 وعلى ضوء نتائجها اتخذ قرار فرض التجنيد الإجباري³.

يعتبر قانون 03 فيفري 1912 قانونا سياسيا ينص على تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي بغض النظر عن رفضهم له، وجاء نتيجة للحاجة الماسة إلى مضاعفة عدد المنضمين للأهالي في الجيش الفرنسي⁴، وتعزيز قواتها العسكرية تحسبا للمواجهة الأوروبية الوشيكة مع وجود تناقص كبير في تعداد الجيش الذي يعتبر انعكاسا مباشرا لتناقص الولادات في المجتمع الفرنسي، كما تعتبر الحملة الفرنسية على المغرب الأقصى من الأسباب المباشرة التي أدت إلى فرض التجنيد الإجباري على الجزائر، فنظرا للظروف التي كانت تمر بها أوروبا فرض على فرنسا ترك معظم قواتها في باريس، وعدم نقلها إلى

¹ ناصر بلحاج ، مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري (1912-1916) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، المدرسة العليا للأداب والعلوم الإنسانية ببوزريعة ، الجزائر ، 2005 ، ص ص 13 ، 14 .

² بشير بلحاج ، المرجع السابق ، 237 .

³ نادية طرشون ، المرجع السابق ، ص 150 .

⁴ بن العقون عبد الرحمان بن ابراهيم ، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الأولى (1920 - 1936) ، ج1 ، د.ط ، م.و.ك ، الجزائر ، 1984 ، ص 33 .

شمال إفريقيا لإتمام السيطرة على المغرب وبالتالي لجأت إلى الإعتماد على الفرقة العسكرية المتكونة من الأهالي التونسيين والجزائريين¹.

كان التجنيد الإجباري جائرا وظالما ذلك أنه فرض على الجزائريين عبئا جديدا دون أن يعطيهم حقوقا سياسية، وغير عادل حيث يجند الشباب الجزائري في الثامنة عشر ويعطيهم أجرا شهريا على خدمتهم، بينما الشاب الأوروبي يجند في سن الواحد والعشرين ولا يتقاضى أجرا² وصاحب هذا المشروع وعود إغرائية الهدف منها هو إغراء الشباب للإنخراط في صفوف الجيش الفرنسي كتوظيف مناصب للمسرحيين من الجندية ، وتحسين الظروف الخاصة بهم بالتخفيف من قانون الأهالي والمحاكم الرادعة، كانت هناك ردة فعل عنيفة ضد هذا القانون من كامل أنحاء البلاد وتصدى له الجميع كل على طريقته ، فعارضه العلماء والمتفقون بإصدار البيانات والعرائض ، والعامّة بالتظاهر والإصطدام مع الشرطة، واعتصم الشباب في الجبال بينما هاجر البعض منهم ... ورغم كل هذه الإحتجاجات والرفض إلا أن القانون نفذ واقتيد آلاف الشباب إلى حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل³.

ب - مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى ونتائجها :

نُجَّ بالجزائريين في حرب كونية لا تعنيهم شكلت لهم عقبة جديدة زادتهم إرهابا واستنزافا في ظل تسلط استعماري وقوانين جائرة كقانون التجنيد الإجباري، وخشي الفرنسيون قبل اندلاع الحرب أن يستغل الجزائريون ظروفها ويقوموا بثورة ضدها، إذ لا يزال الفرنسيون يتذكرون ثورة 1871 رغم مرور أكثر من أربعين سنة عليها ، فعمدت فرنسا إلى إحكام سيطرتها على الجزائر كي لا تضيع منها ، وفي هذا الإطار قامت

¹ ناصر بلحاج ، المرجع السابق ، ص - ص 15 - 19 .

² يحي بوعزيز ، الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه (1912 - 1948) ، د.ط ، د.م.ج ، الجزائر ، 1991 ، ص 15 .

³ بشير بلح ، المرجع السابق ، ص 238 .

بإصدار قوانين إضطهادية جديدة ، كتجديد قانون الأهالي سبع سنوات أخرى في صيف سنة 1914، ودعمت سلطة الشرطة إلى غير ذلك من الإستعدادات¹.

تمكن فرنسا من اجتياز محنة الحرب العالمية الأولى بعد أن جندت 82.751 جزائري في إطار الخدمة العسكرية وانخرط 87.519 جزائري في الجيش بصفة دائمة ، كما جلبت 78.000 عامل جزائري إلى فرنسا للعمل في المصانع الفرنسية ، وحسب الإحصائيات الرسمية فقد خسرت الجزائر في هذه الحرب ما لا يقل عن 25.711 قتيل أي ما يعادل 14.5% من مجموع القوات التي جندت للدفاع عن فرنسا و72.035 جريح²، إضافة إلى الخسائر البشرية الكبيرة التي تكبدها الشعب الجزائري خلال الحرب ، حيث تذكر بعض المراجع أن فرنسا جندت ما يزيد عن أربعمئة ألف رجل مات منهم ما يزيد عن 80.000 رجل³، وإلى جانب الإستغلال البشري البشع كان هناك إستغلال إقتصادي لا يقل بشاعة عن سابقه، فقد شكلت الجزائر لفرنسا خلال هذه المرحلة الخزان الذي لا ينضب ففي سنة 1914 أرسلت الجزائر إلى فرنسا 850 قنطار من القمح أما في سنة 1915 فقد طلبت فرنسا من مستعمرتها الجزائر تزويدها ب 3 ملايين قنطار من القمح، وفي 04 جانفي 1916 صدر مرسوم ينص على احتكار كل ما وجد في الجزائر من قمح وشعير، وفي 1918 أصدر الحاكم العام بالجزائر قرارا بتصدير الحبوب بمختلف أنواعها وكذا الثروة الحيوانية إلى فرنسا، في حين كان الجزائريون يعانون الفقر والجوع⁴.

شارك الجزائريون في الحرب رغم أهوالها، واندمجوا وتأثروا بها، واكتسبوا من خلالها أفكارا جديدة ولغات مختلفة، ودروسا لا تقدر بثمن، ومن الأفكار التي تعلمها الجزائريون من الحرب فكرة المساواة التي جعلتهم كثيري النقد للطريقة الفرنسية في الجزائر

¹ بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 352 .

² عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص ص 214 ، 215 .

³ أحمد توفيق المدني ، المرجع السابق ، ص 161 .

⁴ محمد الصالح بجاوي ، متعاونون ومجنونون في الجيش الفرنسي 1830 - 1918 ، ط1 ، دار القصة للنشر،

الجزائر ، 2009 ، ص 448 .

بعد عودتهم¹ ، كما اكتشفوا في فرنسا أن الشعب الفرنسي يختلف اختلافا جذريا عن الكولون، وتعرفوا على الفلاحين الفرنسيين ورأوا أنهم هم أيضا مثلهم يتخبطون في البؤس ويتضورون جوعا، وعلق الجزائريون آمالا على مؤازرة الشعب الفرنسي لهم لحل مشاكلهم².

اكتسب الجزائريون مزيدا من الوعي السياسي والإجتماعي بفعل الدعاية الألمانية والعثمانية المعادية لفرنسا، وبفعل مشاركتهم في المعارك واحتكاكهم بالمجندين ، واطلاعهم على الأحداث الكبرى كالثورة البلشفية، وتطورات الشرق الأدنى³، هذا إلى جانب الأفكار الديمقراطية التي عبر عنها الرئيس ويلسون والتي كان لها أثر الكبير على الجزائريين الذين عانوا الإضطهاد وعاشوا في إطار القوانين الإستثنائية لعقود، ولا سيما فكرة تقرير المصير⁴.

ورغم التضحيات الكبرى التي قدمها الجزائريون خلال الحرب العالمية الأولى ، ورغم الوعود التي قدمها المحتل للإصلاح (والتي تجسدت في إصلاحات 1919) ، إلا أنها لم تكن في مستوى تضحيات وتطلعات وآمال الجزائريين .

¹ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ... ج2 ، المرجع السابق ، ص ص 284 ، 285 .

² فرحات عباس ، المرجع السابق ، ص 85 .

³ بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 355 .

⁴ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ... ج2 ، المرجع السابق ، ص 285 .

ثالثا - إقتصاديا :

لم تقتصر سياسة الإلغاء والتهميش التي اتبعتها المحتل على الجانب السياسي فقط بل شملت كل الجوانب ، فعمل على استصدار جملة من القوانين يهدف من ورائها إلى إحكام السيطرة على البلاد ، وإفقار أهلها وتشريدهم فلم يكتف المحتل بإبعاد الجزائريين عن الحكم والإدارة والمجالس بل أبعدهم قبل ذلك عن أرض آبائهم وأجدادهم وتركهم للفقر والبطالة¹.

أ - قوانين نقل الملكية الزراعية ومصادرة الأراضي بعد 1870 :

أعطى فشل ثورة المقراني للكولون كل التسهيلات لتحقيق أطماعهم التوسعية ودعوا إلى طرد الجزائريين من أرضهم وتسليمها للعنصر الأوروبي ، ولبت السلطة هذه الدعوة بإصدار مرسوم 31 مارس 1871 نص على مصادرة ممتلكات القبائل الثائرة ومنحها للنازحين من منطقة الألزاس واللورين ، كما منح قانون 21 جوان 1871 ما يقدر ب100.000 هكتار من الأراضي وكلها على حساب القبائل الثائرة² ومجمل ما صودر على ثورة المقراني 446.000 هكتار بالإضافة إلى غرامة تقدر ب11.000.000 فرنك ذهبي³.

أ-1 قانون وارني (Warnier)⁴ 26 جويلية 1873 :

عمل هذا القانون على إقامة الملكية الفردية داخل أراضي العرش التي لا تزال تحافظ على ملكيتها الجماعية رغم ما تعرضت له من مساس بفعل إجراءات المراسيم

¹ أحمد توفيق المدني ، المرجع السابق ، ص 108 .

² بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 248 .

³ عدة بن داهة ، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض ، إبادة الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830 ، 1962 ، ج 1 ، ط .خ ، وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2008 ، ص 360 .

⁴ وارني : هو نائب بالبرلمان الفرنسي ، يمثل الكولون بالجزائر وبناء على اقتراحاته تم التصويت على قانون بموجبه تم تحويل الملكية الجماعية إلى ملكية فردية ، ويحمل القانون اسم مقترحه ، أنظر : عدة بن داهة ، المرجع السابق ، ص 360 .

الهادفة إلى تفكيكها كمرسوم 1844 ، 1846 ، وقانون سيناتوس كونسيلت 1863.¹

نص هذا القانون على إخضاع الملكية العقارية في الجزائر للقانون الفرنسي، والغاء جميع القوانين العقارية القائمة على الشريعة الإسلامية أو العرف المحلي، وتقسيم الأراضي الجماعية على الأفراد مع التأكيد على حيابة الجزائريين لعقود ملكية للأعتراف لهم بملكيتها،² ولجأت فرنسا إلى استعمال وسائل تعجيزية من أجل تحويل الأراضي إلى أملاك الدولة.³ سمح هذا القانون بتفتيت أراضي العرش المقدرة بـ 4580.832 هكتار ، وتوزيعها على الأفراد ثم إجبارهم بعد ذلك على بيعها للأوروبيين، وتم الإستحواذ على 2000 هكتار من أراضي مدينة سطيف، 1200 هكتار من سهل الشلف، وتمت السيطرة على الأراضي البور وأراضي المناهضين للإحتلال وكذا الغابات والمراعي ولم تصل سنة 1900 حتى وصلت مساحة أجود الأراضي التي صودرت من الجزائريين 2.250.000 هكتار مقابل 14 هكتار لكل فلاح جزائري⁴، مع إبعاده إلى الأراضي القاحلة والمناطق الجبلية في الشمال ومناطق الجنوب الصحراوية⁵ هذه السياسة أدت إلى إفقار الجزائريين كما حطمت المؤسسات القبلية التقليدية التي كانت تساعد الفلاح حينما يكون المحصول سيئا⁶.

¹ صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 113 .

² بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 248 .

³ الطاهر ملاحسو ، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830 - 1962 ، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830 - 1962 المنعقد بولاية معسكر يومي 20 - 21 نوفمبر 2005 ، ط.خ ، وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 ، ص 37 .

⁴ لمعرفة مساحة الأراضي المنقولة بين الجزائريين والأوروبيين في الفترة (1899-1914) أنظر الملحق رقم 1 و2

⁵ عمار عمورة ، الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ إلى 1962 ، ج 1 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006 ، ص 285

⁶ رحيم محياوي ، الإستيطان والتوطين ، الإستعمار الفرنسي بالجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين ، منشورات باجي مختار عنابة ، الجزائر ، 2006 ، ص 18 .

هذا بالإضافة إلى قوانين 1874 ، 1885 ، 1903 وهي قوانين خاصة بالغابات حيث حرمت السلطات من خلالها إستغلال الغابات من طرف الجزائريين وفرض عقوبات في غاية التعسف والصرامة في حالات الحرائق ¹ .

أ-2- قانون 28 أفريل 1887 :

وهو قانون مكمل لقانون وارني ، أباح بيع الأراضي المشاعة بالمزاد العلني ، وبمبالغ زهيدة جدا لصالح الأوروبيين من دون شرط الإقامة فيها،² تحقيقا لتركيز ملكية الأرض للزراعية في يد الكولون وإتماما لعملية تفكيكها وتجزئتها بين أفراد العرش، قامت السلطة الإستعمارية بمراجعة قانون 1873 وتعديله، وذلك بسن قانون يبطل الحضر المفروض على نقل أملاك العرش التي لم يتم محرر قانون 1873 بمراجعتها³، ومن بين الإجراءات الأساسية التي تعرض لها نذكر:

* العودة إلى العمل بالإجراءات التطبيقية الخاصة بتحديد أراضي القبائل والدواوير، وفقا للمادة الثانية من قانون سيناتوس كونسيلت 1863 .

* التقيد بالمادة الرابعة من قانون 28 أفريل 1887 في حالات التنازع وبيع الملك المشاع في المزاد العلني، وتجزئة الميراث فيما يخص الأملاك الخاضعة لقانون 1873 .⁴

* للحيلولة دون إسترجاع الجزائريين لأراضيهم، أوجب هذا القانون على المدينين الذين رهنوا عقاراتهم ، والأشخاص المدَّعون لحقهم في الملكية، أصبح لزاما عليهم تسجيل سنداتهم في مدة لا تتجاوز 45 يوما، ويهدف هذا العمل إلى وضع معالم حدودية قصد

¹ بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 248 .

² عميرواي احميدة ، آثار السياسة الإستعمارية والإستيطانية في المجتمع الجزائري (1830 - 1954) ، ط.خ ، دار القصة للنشر ، الجزائر ، 2007 ، ص 54 .

³ عدة بن داهمة ، أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية بالجزائر في ضوء قانوني 1887/04/28 و 1897/02/16 ، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830 - 1962 المنعقد بولاية معسكر يومي 20 - 21 نوفمبر 2005 ، ط.خ ، وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 ، ص 225 .

⁴ عدة بن داهمة ، الإستيطان والصراع ... ، المرجع السابق ، ص 376 .

تأمين الملكية للكولون، هذا إلى جانب تدعيمهم بالقروض المختلفة، والسماح للأوروبيين واليهود بالحصول على عقارات داخل أراضي العرش، وهذا قبل إتمام الإجراءات المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية¹.

تمكنت الإدارة الإستعمارية من خلال هذا القانون من الإستيلاء في الفترة الممتدة ما بين 1887 إلى 1893 على حوالي 957.000 هكتار بصفة مجانية كانت ملكا للأعراش، وسلمت للمهاجرين الأوروبيين في الفترة الممتدة من 1891 إلى 1900 أكثر من 120.000 هكتار، وبذلك ظهرت الملكيات الكبيرة التي تتراوح مساحتها من 4000 إلى 5000 هكتار، وتحول أصحابها الشرعيون إلى عمال بالأجرة اليومية وموسمين وخماسين².

أ-3- قانون 16 فيفري 1897 :

أزال هذا القانون آخر العقبات التي كانت تعترض تفتيت الملكية الجماعية الجزائرية³ فرغم نجاعة كل من قانون وارني وقانون 1887 في سلب أراضي الجزائريين، إلا أنه في 16 فيفري 1897 صادق البرلمان الفرنسي على قانون جديد معدل للقانونين السابقين، وأبطل القانون الجديد بمقتضى مادته الأولى الإجراءات العامة والجزئية التي أقرها قانون 1873، واستبدل بإجراء وحيد محتواه أن أملاك الحائزين على الملكية أوروبية أو أهالي، يمكن لهم تقديم طلب الحصول على عقد فرنسي من طرف إدارة الأملاك العامة⁴.

¹ عيسى يزير، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830 - 1914، مذكرة لنيل شهادة الماجستير

في التاريخ المعاصر، تخصص: ضفتي البحر المتوسط، جامعة الجزائر، 2009، ص ص 84، 85.

² عميرواي حميدة، المرجع السابق، ص 54.

³ بشير بلح، المرجع السابق، ص 249.

⁴ عيسى يزير، المرجع السابق، ص 87.

إن هذا القانون الذي حل محل قانون 1887 يقضي بأنه أصبح للفلاح الجزائري المالك لقطعة أرض أو الذي له ملك في أراضي العرش الحق في بيع أرضه لأحد الأوروبيين أو الجزائريين أو الحصول على سند ملكية من الإدارة الإستعمارية¹ .

فرنس هذا القانون الأراضي الجزائرية بحيث أصبحت الملكيات الجديدة تخضع للقانون الفرنسي، واستبعد القانون الإسلامي الذي انحصر في المعاملات بين المسلمين فقط، سمح تطبيق هذا القانون بتأسيس الملكية على 518.254 هكتار والإستيلاء على 275.379 هكتار من أراضي العرش² .

وبتطبيق هذه القوانين أصبحت مساحة الأراضي المفرنسة أكثر من 4 مليون هكتار في حين كان أكثر من 9 مليون هكتار خاضع للقانون الإسلامي (غير أن غالبية الأراضي التي بحوزة المسلمين هي أراضي جرداء وجبلية وفي المناطق الصحراوية)³ .

ب - إدخال الزراعة التجارية :

نتج عن القوانين السابقة والتي كانت تهدف إلى فرنسة الأرض والسيطرة عليها ، إذ أصبحت السلطات الإستعمارية هي الموجه للإنتاج الزراعي واتجهت نحو إنتاج المزروعات التجارية⁴ ، فظهرت المستثمرات الفلاحية الضخمة المتخصصة في إنتاج المحاصيل الزراعية النقدية كالكروم والحمضيات ... التي كانت تدر أرباحا طائلة على المستثمرين أفرادا أو شركات⁵ .

بعد أن أصيب جنوب فرنسا بمرض الفيلوكسيرا (وهو مرض يصيب النبات) ، اضطرت إلى إستيراد كميات كبيرة من الخمور من بلدان حوض المتوسط، وحينئذ نشطت زراعة الكروم بالجزائر وحلت محل الحبوب (وعلى رأسها القمح)، وكان للبنك دور كبير

¹ عدة بن داهاة ، الإستيطان والصراع ... ، المرجع السابق ، ص ص 384 ، 385 .

² عيسى يزير ، المرجع السابق ، ص 88 .

³ M.Laynaud, op, cit, p 125.

⁴ نادية طرشون ، المرجع السابق ، ص 254 .

⁵ عميرايو احميدة ، المرجع السابق ، ص 58 .

في ازدهار زراعة الكروم حيث فتح أبوابه ، وأنشأ مؤسسات مالية اقطاعية، انتشرت في الجزائر، وتفرعت إلى بنكين في 1878 ثم ارتفع عددها إلى 28 بنكا سنة 1891¹ . ونتيجة للتشجيع من طرف السلطة الإستعمارية والدعم المستمر ازدهرت زراعة الكروم بالجزائر وارتفع الإنتاج من 200.000 هكتولتر سنة 1875 إلى 2.800.000 هكتولتر سنة 1888، وارتفع سنة 1914 إلى 6.200.000 هكتولتر² وساعدت عدة عوامل لإزدهار زراعة الكروم منها :

- انتشار مرض الفيلوكسيرا بفرنسا وما ألحقه من أضرار بزراعة الكروم .
- ملائمة الظروف الطبيعية (مناخ البحر الأبيض المتوسط) لزراعة العنب .
- القروض والدعم المقدم لتشجيع هذه الزراعة .

ونظرا لإرتفاع قيمة عائداته انتشرت هذه الزراعة بالجهات الغربية من الجزائر في (عين تيموشنت ، وهران ، مستغانم ، تلمسان ، معسكر ، سيدي بلعباس) وفي الوسط تركز في (مليانة ، المدية ، سهل متيجة ، تل ساحل العاصمة) أما في الشرق فوجدت في عنابة وسكيكدة³ .

هذا إلى جانب وجود زراعات تجارية أخرى مثل :

التبغ : الذي كان يعرف إنتاجا كبيرا جله من طرف الأهالي ، يزرع على حوالي 30.000 هكتار وينتج حوالي 300.000 قنطار سنويا ويمارس هذه الزراعة قرابة 8.000 آلاف من الأهالي و 2.000 من الأوروبيين، إلا أن إنتاج الأهالي لهذه المادة كان

¹ محفوظ سماتي ، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها ، تر : محمد الصغير بناني ، عبد العزيز بوشعيب ، د.ط ، م .

و.ف.م ، الجزائر ، 2007 ، ص ص 157 ، 158 .

² عميراوي أميدة، المرجع السابق، ص 61.

³ بشير بلاح، المرجع السابق، ص 254 .

أكثر جودة وأكثر إنتاجية مما كان ينتجه الأوروبيون¹، وانتشرت مناطق إنتاجه في كل من بجاية، عنابة، سكيكدة، متيجة، قالمة، تلمسان، معسكر، وعين تيموشنت².

الحَفاء : هو نبات طبيعي ينتشر على حوالي 400.000 هكتار من الأراضي، يقوم الأهالي بقطع الحفاء والإتيان بها لمراكز التصدير، يبلغ الإنتاج السنوي حوالي 150.000 طن، وكانت الشركات الإستعمارية تقوم بتصديره وخاصة إلى إنجلترا³

بالإضافة إلى إنتاج الحبوب كالقمح اللين الذي أصبح يمثل 50% من إنتاج الحبوب في قطاع الكولون ويتركز خصوصا في الغرب والوسط الجزائري، وأدخل الكولون زراعات جديدة لم تكن معروفة في الجزائر من قبل، كما جاؤوا بتقنيات وتجهيزات حديثة لم يعرفها الفلاح الجزائري وكان لها الأثر الكبير في تحسين الإنتاج مثل تقنية قلب الأرض بعد حصاد الحبوب التي تعرف ب: Dryfarming ، تقنية تخمير العنب وتلقيح الأشجار المثمرة مثل الكروم والحوامض، تقنية التحويل والتصبير لبعض المواد الزراعية ... كما أدخلوا تجهيزات لم يكن يستخدمها الجزائريون، وقاموا ببناء السدود وحفر الآبار، وهذا كله من أجل تحسين الإنتاج الزراعي الذي أقصي منه الجزائريون وبقوا يستخدمون الوسائل البدائية في الأراضي الجرداء التي بقيت بحوزتهم⁴

¹ شارل روبير أجيرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، تر : م.حاج مسعود ، ع. بلعربي ، د.ط ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2007 ، ص 680 .

² بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 255 .

³ أحمد توفيق المدني ، المرجع السابق ، ص 118 .

⁴ عميرايو احميدة ، المرجع السابق ، ص ص 62 - 64 .

ج - الصناعة والتجارة :

ج - 1 الصناعة :

شهدت الزراعة تطورا كبيرا على العهد الإستعماري خدمة للكولون بإدخاله (كما تطرقنا سابقا) لزراعات جديدة ووسائل حديثة للرفع من الإنتاج، إلا أن المحتل في الجانب الصناعي عمل على إعدام كل حركة صناعية في البلاد وكان هدفه من ذلك أمرين :

الأول: هو أن إحداث صناعة بالجزائر قد يؤدي إلى مزاحمة الصناعات الفرنسية وهذا ما لا ترضاه المتروبول .

الثاني: وهو أن إدخال الصناعة قد يؤدي إلى إغراء الجزائريين بالتوجه لهذا القطاع الذي يتميز بارتفاع الأجور، وبذلك يفقد الكولون اليد العاملة الرخيصة التي يستغلها في المجال الزراعي وتجلب له أموالا طائلة، لذلك فقد حرمت الجزائر من أي صناعة، اللهم إلا بعض معامل الزيت والصابون، وصناعة السجائر، التبغ، وبعض الصناعات التقليدية للأهالي كصناعة الزرابي وحياسة الأصواف¹ .

أما الصناعة التي اهتم بها المحتل فهي الصناعة الإستخراجية، حيث اهتم باستخراج المواد المعدنية وتحويلها إلى أقرب الموانئ باتجاه فرنسا ، وتتمثل هذه المواد في : الفوسفات الذي ارتفع إنتاجه بسرعة من 6.000 طن سنة 1893 إلى 850.000 طن سنة 1939 ، وكذا معدن الحديد² ، ويستخرج من بني صاف وجبال ذكار وينتج سنويا 3.000.000 طن بالإضافة إلى النحاس ، الفحم الحجري ، ... حيث بلغ عدد المناجم في سنة 1912 96 منجما منها 57 في طريق الإستغلال وكانت الكمية المستخرجة حوالي 336.000 طن، وتمثل ما قيمته حوالي 13.000.000 فرنك ، وأهم

¹ أحمد توفيق المدني ، المرجع السابق ، ص 126 .

² عميرايوي احميدة ، المرجع السابق ، ص ص 67 ، 68 .

هذه المناجم : منجم الونزة الذي كان يصدر معظم إنتاجه ، بالإضافة إلى منجم الكويف الذي بدأ باستغلاله منذ 1884¹ .

ج - 2 التجارة :

إرتكز الإقتصاد الإستعماري بعد 1870 على الزراعة التجارية بهدف تصدير المنتجات الزراعية : كالخمر ، الحبوب ، الحمضيات ... وعلى صناعة استخراجية الهدف منها تصدير المواد المعدنية خاصة الفوسفات والحديد .

وقد كانت الجزائر تحتل المرتبة الأولى في التجارة الخارجية من المستعمرات الفرنسية والمتربول بنسبة 35.30 % من حجم التجارة الخارجية للمستعمرات² ، وارتفعت قيمة الصادرات والواردات من حوالي 350 مليون فرنك (ما بين 1871 إلى 1875) إلى حوالي المليار سنة 1912 ، وبلغت قيمة الواردات فيها من فرنسا حوالي 560 مليون فرنك في حين لم تبلغ الصادرات سوى 385 مليون فرنك³ ، وتجدر الإشارة إلى أن الأهالي لم يشاركوا في هذه الحركة التجارية ، إلا بالشيء الضئيل جدا ، فكانوا يبيعون للشركات الإحتكارية ما يزيد عن حاجاتهم كالصوف والتمر والتبغ والزيت ... وفي المقابل يشترون من المستوردين الأجانب ما يحتاجونه⁴ .

ج - 3 المواصلات :

قصد السيطرة على البلاد سواء في المجال العسكري أو المجال الإقتصادي عمدت السلطة الإستعمارية إلى إنشاء شبكة من الطرق البرية وكذا السكك الحديدية ، ووسعت إدارة الجمهورية الثالثة من شبكة الطرق وانتقل طولها من 6700 كلم إلى 9280 كلم

¹ صالح عباد ، المرجع السابق ، ص ص 99 ، 100 .

² عميرايو احميدة ، المرجع السابق ، ص 66 .

³ صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 102 .

⁴ أحمد توفيق المدني ، المرجع السابق ، ص 128 .

خلال الفترة ما بين 1872 إلى 1879¹ وفي سنة 1880 بلغ طول شبكة الطرقات الوطنية حوالي 3.000 كلم وشبكة الطرقات الإقليمية حوالي 500 كلم ، وشبكة الطرقات للبلديات 5.000 كلم، والهدف من هذه الشبكة هو ربط المناطق المنتجة للحبوب بالموانئ الجزائرية والأسواق المدنية، وفيما يخص الطرقات بين المقاطعات والبلديات فلخدمة مزارع الكولون وقراهم بشكل أساسي² ، كما اهتمت الجمهورية الثالثة بإنشاء السكك الحديدية ويعود إنشاء أول سكة حديد بالجزائر إلى سنة 1862، حيث ربط هذا الخط مدينة الجزائر بالبلدية، إلا أن هذه الشبكة عرفت توسعا كبيرا حيث بلغ طولها 601 كلم سنة 1876 ، ثم 1810 كلم سنة 1884³، وفي الفترة الممتدة من 1890-1900 وصل طول السكة الحديدية إلى 2851 كلم⁴ وتمتد هذه الشبكة عموما عبر خطين، خط طولي يخدم المنطقة التالية، وهو خط رئيسي تتصل به الفروع من الشمال والجنوب، والثاني عرضي يمتد من المدن الرئيسية في الشمال باتجاه المراكز والأبار بالجنوب ومن أهم هذه الخطوط نذكر :

خط عنابة - تبسة : يتقاطع مع الخط الطولي الرئيسي القادم من مدينة سوق أهراس ويوصل مناجم الونزة، بوخضرة، الكويف بمدينة عنابة .

خط سكيكدة - توقرت : يربط الواحات الصحراوية بميناء سكيكدة .

خط الجزائر - الجلفة : يتصل بالخط الرئيسي عند مدينة البلدية ويتجه إلى الهضاب الوسطى .

¹ صالح عباد ، المرجع ، ص 96 .

² عبد اللطيف بن أشنهو ، تكوين التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830 - 1962 ، تر : نخبه من الأساتذة ، تر : عبد السلام شحادة ، د.ط ، ش.و.ن.و ، الجزائر ، 1979 ، ص 104 .

³ صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 97 .

⁴ Victor PiQuet, La Colonisation Française dans L Afrique de nord (Algérie- Tunisie- Maroc) ,
librairie ARMAND Colin ,Paris ,1914 ,P 273

خط وهران - بشار - عين الصفراء : أنشئ لنقل الفحم الحجري من مناجم القنادسة¹
من خلال توزيع الطرقات في الجزائر يتبين الهدف الأساسي من إنشاء هذه الشبكة
وهو تحويل المواد الأولية والمنتجات الزراعية وكل خيرات الجزائر إلى فرنسا².

¹ عميروحي حميدة ، المرجع السابق ، ص 69 .

² عدة بن داهاة ، الصراع والإستييطان ... ، المرجع السابق ، ص 168 .

رابعاً - السياسة الاجتماعية الثقافية

أخذت الحرب التي أعلنها المحتل على الجزائر صفة الشمولية، فلم يكن يترك مجالاً إلا وقد حوره لخدمة مصالحه، فحرم الجزائريين من التمثيل السياسي، ووجه الاقتصاد لخدمته وادخل زراعات تجارية حارماً بذلك الجزائريين سبل العيش الذي ألفوه وتعودوا إنتاجه منذ زمن، غير أن سياسته الاجتماعية كانت أخطر، فمنذ الوهلة الأولى عمل على تفتيت المجتمع، وضرب مقاومات وحدته من لغة ودين، وتجلت سياسته في محاربة التعليم العربي الإسلامي والقضاء، وفي المقابل نشر المسيحية واللغة والتعليم الفرنسي (لفئة معينة من الجزائريين)¹

أ - سياسة فرنسا التعليمية

تذكر بعض التقارير الفرنسية في بداية الاحتلال، أن نسبة الجزائريين الذين يعرفون القراءة والكتابة كانت تفوق 40% وأنه لا يكاد يوجد في الجزائر أمي واحد² وحسب التقرير الذي أورده ديشي³ "أن المساجد كانت توجد بكثرة في الجزائر ويتردد عليها تلاميذ كثر⁴ ويذكر السيد دوفول أنه كان في الجزائر العاصمة لوحدها قرابة 176 مؤسسة دينية سنة 1830 إلا أنها تعرضت للخراب والدمار عشية الاحتلال، حيث عمل هذا الأخير منذ البداية على غزو الجزائر حضارياً⁵ بمحاربة الثقافة العربية ففضى على المراكز الثقافية المزدهرة في الجزائر منذ قرون خلت، وأغلق نحو ألف مدرسة ابتدائية وثانوية وعالياً،⁶ واستولى على الأوقاف التي كانت بمثابة الشريان الذي يزود مختلف

¹ خير الدين شترة، *الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956*، ج1، ط.خ، دار البصائر للنشر والتوزيع،

الجزائر، 2009، ص 69.

² نفسه، ص70

³ ديشي: المسؤول عن التعليم العمومي بالجزائر

⁴ عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص213.

⁵ خير الدين شترة، المرجع السابق، ص70.

⁶ إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص195.

المؤسسات التعليمية والدينية وهذا ما أدى إلى وقوع الجزائر في وضع كارثي كما وصفه أحد الكتاب الفرنسيين، وأغرق المجتمع في بوتقة الجهل والتخلف¹.

أ-1- محاربة اللغة العربية : بعد أن قضى المحتل على المؤسسات التعليمية والدينية بدأ في محاربة اللغة، التي هي أساس الهوية الوطنية والتميز والإختلاف، لذا عمد على إلغائها، وجاء مرسوم 24 ديسمبر 1904² ليؤكد منع التعليم باللغة العربية، نص هذا القانون على أنه "لا يسوغ لأي معلم مسلم أن يتولى إدارة مكتب لتعليم اللغة العربية بدون رخصة يمنحه إياها عامل العمالة، أو قائد الفيلق العسكري، وفتح مكتب بدون رخصة يعد إعتداء على حدود القوانين الخاصة بالأهالي"³ واشترطت الحكومة الفرنسية على من منحته الرخصة للتدريس الشروط التالية :

أن يقصر تعليمه على تحفيظ القرآن الكريم فقط دون غيره وأن لا يقوم بشرح آيات القرآن وخاصة التي تحت على الجهاد ، ولا يدرّس تاريخ وجغرافية كل من الجزائر والعالم العربي الإسلامي ، وأن يكون من المشهورين بالإخلاص للإدارة الفرنسية ، واشترط على هذه المدارس بعد الإذن بفتحها أن لا تستقبل الأولاد الذين هم في سن الدراسة أثناء ساعات التعليم في المدارس الفرنسية ، حتى ولو كان ذلك في القرى التي تبعد عنها أكثر من 30 كلم⁴ ، ويتجلى الهدف الأساسي من محاربة اللغة العربية في إحدى الرسائل التي بعثها دوروفيغو إلى وزارة الحربية في 15 أكتوبر 1832 "أن أiyالة الجزائر لن تكون حقيقة من الممتلكات الفرنسية، إلا بعد أن تصبح لغتنا لغة قومية فيها، وحتى تتأقلم فيها الفنون والعلوم التي يقوم عليها مجد بلادنا ... والمعجزة التي ينبغي تحقيقها هي إحلال اللغة

¹ جمال فنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الإستعمار 1830-1944 ، ط.خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 13.

² رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، ط2، ش.و.ن.و، الجزائر، 1981، ص126-129.

³ يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية...، المرجع السابق، ص96.

⁴ يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق ، ص60-61.

الفرنسية محل اللغة العربية تدريجياً، ومتى كانت اللغة الفرنسية لغة السلطة والإدارة فإنها لن تلبث أن تنتشر بين الأهالي¹، وكان الدافع الأساسي للمحتل من خلال محاربتة اللغة العربية والدين هو العمل على إستبدالهما باللغة الفرنسية والديانة المسيحية.

أ_2_التعليم الفرنسي :

أ_2_1_التعليم قبل 1870 :

رغم أن الإدارة الاستعمارية قامت بهدم المساجد والزوايا ومختلف المدارس التي كانت تهتم بنشر العلم، كما نهبت أملاك الأوقاف الممول الوحيد لهذه المؤسسات، إلا أنها في المقابل لم تقم بأي عمل لتعويض هذه المؤسسات في المرحلة الأولى 1830-1850، وبقي الباب مفتوح لبعض المتطوعين الأوروبيين وكذلك الجزائريين، إلا أن الجزائريين رفضوا إرسال أبنائهم لهذه المدارس لما ظهر لهم سعيها إلى تمسيح أبنائهم² بينما فسر الفرنسيون عزوف الجزائريين عن إرتياد هذه المؤسسات، إنما يرجع للتعصب الديني وتفشي الجهل، متناسين أن هذا النفور إنما تولد نتيجة السياسة الاستبدادية التي اتبعها المحتل فهم إن كانوا قد ملكوا الأرض وألحقوها بفرنسا، فإنهم لم يملكوا العقول والقلوب وفشلوا في إغواء الجزائريين وجرهم للثقافة الأوروبية أو الديانة المسيحية³ إلا أنه مع بداية الجمهورية الثانية، وضعت لجان من أجل دراسة قضية تعليم المسلمين إنبثق عنها قرار رئاسي في 14 جويلية 1850، والذي وصفه بونتون (Beudant) بأنه "من أكثر الوسائل فعالية من أجل تعميم السلام في الجزائر هي نشر وتبسيط اللغة

¹ محمد عيساوي. نبيل شريقي، المرجع السابق، ص43.

² جمال قنان، «التعليم الاهلي...»، المرجع السابق، ص16-17.

³ سفيان لوصيف، المراكز الثقافية في منطقة الاوراس (1848-1954):قراءة تحليلية في الفعل الثقافي والفعل

السياسي، "دورية كان التاريخية"، ع15، مارس 2012، ص33

الفرنسية¹، وفي هذا الصدد قال لوبيشو (Lepescheux) "أعتقد أنه بإمكاننا اليوم ولو في المدن، غزو الأهالي أخلاقيا بواسطة التربية، إن الحاجز بيننا وبينهم، ليس بغير قابل للاختراق، إنه في تناقص كل يوم، وسوف يزول تماما حينما تكلمنا الأجيال القادمة بنفس اللغة، اللغة الفرنسية"²، ويمثل المرسوم الصادر في 14 جويلية 1850 بداية الاهتمام بالتعليم الرسمي للأهالي وينص على إنشاء 06 مدارس ابتدائية أطلقت عليهم اسم المدارس العربية الفرنسية وحضي تعليم اللغة العربية بنفس العناية المكفولة للغة الفرنسية³ وفي 30 سبتمبر 1850 تم إنشاء المدارس الحكومية (المدارس الشرعية) في كل من تلمسان، قسنطينة، المدية، ويتضح من خلال خطاب الحاكم العام روندون الذي صرح بان هذه المدارس هدفها " تخريج المواطنين الإداريين والقضاة، وتكوين الشخصيات والعناصر التي لها تأثير على المكان، حتى لا يفلتوا من قبضتنا"⁴ فتأسيسها إذا هو لتكوين مدرسين تحت قيادة الإدارة الاستعمارية، مرشحين للوظائف الدينية، القضاء الإسلامي، والتعليم العام الأهلي و المكاتب الأهلية⁵، ولتحسين أداء هذه المدارس صدرت عدة مراسيم تنظيمية منها مرسوم 1857، مرسوم 16 فيفري 1876 ومرسوم 29 جويلية 1876، وكلها تؤكد على ضرورة السيطرة على هذه المؤسسات وتحديد الصفات التي يجب أن تتوفر في الطالب كالولاء للمحتل إلى جانب المستوى العلمي و الثقافي⁶، وتم إنشاء مفتشيه عامة، لمؤسسات التعليم العام في 1 أكتوبر 1863 تولاه بيرون (Perron) الذي عاش طويلا في مصر، قبل أن يدير الثانوية

¹ أحمد مهساس، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، 2007، ص45.

² ايفون تيران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس والممارسات الطبية والدين 1830-1880، تر: محمد عبد الكريم اوزغلة، مر: مصطفى ماضي، د.ط، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2007، ص170.

³ جمال قتان، التعليم الاهلي...، المرجع السابق، ص40.

⁴ عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية، د.ط، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص55.

⁵ جمال قتان، التعليم الاهلي...، المرجع السابق، ص67.

⁶ عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص60-67.

الإمبراطورية العربية-الفرنسية للجزائر العاصمة منذ نشأتها 1857¹ رغم الاهتمام الذي أبداه نابليون الثالث تجاه تعليم الأهالي، إلا أن هذه المشاريع تميزت بنوع من البطء في تنفيذ المشاريع ، ففي خلال الفترة الممتدة من 1850 إلى 1863 كان عدد المدارس 17 مدرسة تستقبل 560 تلميذ فقط ومن 1863 إلى 1869 عرفت نوعا من النشاط حيث وصل عدد المدارس إلى 36 مدرسة مع 1300 تلميذ².

أ - 2-2- التعليم بعد 1870

بعد ثورة 1871 وانتقاما من الجزائريين تم غلق الكثير من المدارس العربية الفرنسية، لتلغى نهائيا بمرسوم 23 فيفري 1883 بحجة فراغها من الطلبة الجزائريين الرافضين لهذه المدارس³.

هذا إلى جانب سبب قلة الإعتمادات المخصصة لها⁴، والأهم من ذلك كله هو رفض الكولون وأعضاء المجالس المحلية، لفكرة تعليم الأهالي ففي سنة 1871 قامت البلديات الكاملة الصلاحية بغلق المدارس العربية الفرنسية وعوضتها بالمدارس البلدية وفي نفس السنة ألغت الثانوية العربية الفرنسية في كل من الجزائر العاصمة و قسنطينة⁵.

وحسب مرسوم 13 فيفري 1883، طبق على الجزائر التشريع المدرسي مع إجبارية التعليم مستهدفة غرس الإيديولوجية الكولونالية لدى نخبة من الأهالي، عن طريق غسل الأدمغة و الاقتصار على التعليم باللغة الفرنسية داخل المدارس مع التضييق على

¹ ايفون تيران ، المرجع السابق، ص 215 .

² عبد القادر حلوش ، المرجع السابق ، ص 67 .

³ الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، د.ط، موفم، الجزائر، 1993، ص 15.

⁴ للإطلاع عن مدى الإختلاف بين المخصصات لكلا الطرفين ،أنظر: الملحق رقم : 03

⁵ ابراهيم مياسي ، المرجع السابق، ص 199 .

التعليم العربي الذي بقي متمركزا في الزوايا والكتاتيب التي لا تزال تقاوم عملية الاستئصال للهوية والشخصية الوطنية، وحمل مرسوم 1890 نفس الهدف، ونصت ديباجته على أهم الوسائل المؤدية إلى إنتشار الهدوء الكامل في الجزائر هي نشر وتبسيط اللغة الفرنسية في الجزائر بين الأهالي¹.

وقد تم في سنة 1883 فتح حوالي 50 مدرسة منها 29 في الجزائر العاصمة، 23 في قسنطينة و 07 في وهران، ارتفعت حوالي 178 سنة 1895، تم حوالي 182 مدرسة سنة 1896، وارتفع عدد تلاميذها من 4.094 سنة 1883 إلى حوالي 21.022 سنة 1896².

إستكملت منظومة التعليم الأهلي شكلها النهائي بصدور مرسوم 18 أكتوبر 1892، جاء هذا المرسوم بفكرة تقسيم المرحلة الابتدائية إلى ثلاثة أطوار غير متواصلة ولا متكاملة فيما بينها سواء من حيث التأطير التربوي أو التوزيع الجغرافي لمقراتها حيث نجد أن المدرسة التحضيرية تكون في مكان بعيد عن مدرسة الطور الأول ابتدائي ، وهذه الأخيرة بعيدة عن المدرسة الرئيسية مع انعدام وسائل المواصلات التي تربط بين هذه المدارس المتناثرة ، مما يصعب الأمر أمام هؤلاء الأطفال ليكملوا دراستهم الإبتدائية³ .

وخلال سنة 1898 أصدرت أكاديمية الجزائر برنامجا جديدا للتعليم الأهلي ، تم التركيز فيه على أن المعلم يجب يلحق ويرسخ للتلميذ فكرة وجوب الاقتداء بأبائهم في أشغال الزراعة فقط، دون الإهتمام بالنشاطات الأخرى ،وتجميل صورة فرنسا في أعين التلاميذ، مع التركيز على تعلم اللغة الفرنسية الدارجة أو لغة المعاملات التي لا تحتاج

¹ خير الدين شترة، المرجع السابق، ص70

² عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، 230.

³ جمال قنان ،التعليم الأهلي...،المرجع السابق،ص 134.

إلا لزيد قليل من المعارف الأولية مع الإهتمام بمادتي التاريخ والجغرافيا وكيفية الإستفادة منهما في تكوين المعجبين و المتعلقين بفرنسا¹

في سنة 1890 كانت نسبة التلاميذ الذين يدرسون في الطور الابتدائي 1.73 % من أصل 1000 طفل بلغوا سن التمدرس ، سنة 1900 وصلت إلى 4.3 %، وبين سنتي 1917 و 1918 وصلت نسبة التمدرس 5,7 % من أصل 49000 طفل في سن التعليم² .

أما بالنسبة للتعليم العالي فكان في الجزائر مدرسة للطب والصيدلة هذا بالإضافة إلى ثلاث مدارس (الحقوق، العلوم، الآداب) سنة 1880، ضمت هذه المدارس و أخذت صفة الجامعة العلمية عام 1909، إلا أنها تميزت بضائلة عدد المسجلين بها فخلال الفترة الممتد من 1880 إلى 1914 لم يتخرج منها إلا 12 طالب في الحقوق، وطبيب وصيدلي، و 34 طالب في اللغة العربية و 24 في العلوم³ . ويرجع السبب الرئيسي في عدم تطور التعليم وعدد الملتحقين به، كون مسألة تعليم الجزائريين لاقت معارضة شديدة من طرف الكولون، محتجين في غالب الأحيان بأن تكاليفها كبيرة⁴ إذ عبروا عن ذلك في خطابهم لمدير التربية والتعليم في الجزائر جون مير "إنكم تكونون متصلين عن محيطهم، إنكم تضعون بين أيدي أعدائنا أسلحة يديرونها عنا و سيستولي العرب والقبائل الذين تريدون تعليمهم علينا، تريدون صرف مبالغ للوصول إلى نتائج رديئة... أتركوهم على ما هم عليه فهذه أحسن طريقة لإستغلالهم⁵، ونظرا لنفوذ هؤلاء فغالبا ما كانت معظم

¹ جمال قنان ، التعليم الاهلي ...، المرجع السابق، ص 134-150 .

² أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 50.

³ بشير بلاح ، المرجع السابق، ص 280.

⁴ لدحض هذا الإدعاء أنظر الملحق رقم : 03

⁵ عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 106 .

مشاريع محاولة تحسين هذه المدارس تبوء بالفشل مكتفين بمدارس بسيطة من نوع قوري، وبرنامج تكوين بسيط، وإسنادها لمتقاعدين فرنسيين أو أهالي عسكريين قدماء¹.

ب - محاربة الدين ونظام القضاء الإسلامي

كانت الجزائر قبل الاحتلال تتبع نظام قضائي يستند إلى الشريعة الإسلامية وتعالج في المحاكم القضائية الإسلامية مختلف القضايا المدنية و الاقتصادية والشخصية بحيث ترفع الشكاوى أمام قاضي إسلامي مالكي أو حنفي².

وبعد الاحتلال قضى المحتل على القضاء تدريجيا ففي عهد نابليون الثالث وخلال عهد وزارة الجزائر (1858-1860) فرض على المسلمين عرض قضاياهم ومرافعاتهم لدى المحاكم الفرنسية، وأستبدل على إثرها القضاة المسلمين بقضاة الصلح (خاصة في منطقة القبائل)³ وعندما رفض المسلمون عرض قضاياهم على المحاكم الفرنسية، قررت سلطة الاحتلال توجيه ضربات قوية لنظام العدالة، وصرح الحاكم العام دوغيدون 22 مارس 1857 "أن العدالة تدخل في إطار السيادة، وعلى القاضي المسلم، الإنحناء أمام القاضي الفرنسي، وعلى كل واحد أن يفهم أننا الغالبون"⁴، وفي هذا الإتجاه تم إلغاء المجلس الإسلامي الأعلى سنة 1875 والمجالس الإستشارية التابعة له، وتقلص عدد المحاكم تدريجيا من 184 محكمة إلى 61 محكمة سنة 1890⁵.

وفي سنة 1906 منع القضاة و الموثقين في ناحية القبائل من كتابة العقود باللغة العربية، وكتابتها بالفرنسية إلا أنهم رفضوا ذلك وأصرروا على كتابتها بالعربية⁶

¹ جمال قنان، التعليم الاهلي...، المرجع السابق، ص 191.

² إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص 202.

³ نادية طرشون، المرجع السابق، ص 176.

⁴ عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 174-175.

⁵ نادية طرشون، المرجع السابق، ص 176.

⁶ عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 175.

وفي إطار السياسة التي إتبعتها السلطة الاستعمارية للقضاء على الهوية و الشخصية الوطنية فإن الدين كان من أوائل ما وضع في مخططها الإبادي، فعمدت إلى تهديم المساجد و تحويلها إلى كنائس، مستشفيات... والتضييق على الزوايا و مراقبتها، وفي هذا الصدد جاء مرسوم 26 أفريل 1896 الخاص بغلق أو فتح الزوايا و مراقبة الشؤون الدينية الإسلامية¹ ، كما طبق مبدأ فصل الدين عن الدولة على كل الأديان ما عدا الدين الإسلامي²

رغم أن الدين الإسلامي كان أول ما حاربه فرنسا الاستعمارية، مدعية أنه من أسباب التخلف الحضاري للجزائريين، وهو نفسه الذي إستغلته لإخضاعهم، باستغلال بعض الفتاوى والمبادئ، فاستغل فكرة القدرية، وأن الإستعمار هو قضاء وقدر ويجب الرضا به، كما سعى المحتل لاستصدار بعض الفتاوى كفتوى قورارة³ التي جاءت على إثر إحتلال الجنوب الغربي الجزائري، فأرسل الحاكم العام جول كامبون (Jules Cambon) لعلماء مكة، يستفتيهم حول شرعية وجودهم بديار المسلمين إذ كانوا لا يتدخلون في الشؤون الإسلامية للأهالي، فهل يجوز إقامة مسلم تحت سلطة كافر. وقد أجمع شيوخ المذاهب الإسلامية، على وجوب إقامة المستضعفين إذا أقاموا دينهم وشعائرهم، وجاء هذا الرد في 22 جوان 1893، وتمكن جول كامبون من الترويج لهذه الفتوى بطريقة رهيبة مكنت من تثبيط الهجرة من المنطقة وكذا من مقاومة الدعاية السياسية الإسلامية أو الدعاية العثمانية في الجزائر، وكذا من حدة المقاومة ضدهم⁴

¹ ابراهيم مياسي، المرجع السابق، ص203.

² احمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص87.

³ للإطلاع على النص العربي لهذه الفتوى أنظر الملحق رقم : 04

⁴ محمد الامين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق، ط2، دار ابن كثير ، بيروت، 1428-2007، ص

ج- نشر تعاليم الدين المسيحية

كان العامل الديني من أهم العوامل التي إستغلتها فرنسا لإحتلال الجزائر، فقد إدعت أن حملتها لها بعد ديني مسيحي، فهي تهدف إلى إنقاذ العالم المسيحي، وتخليصه من أيدي (القراصنة) الجزائريين، كما عبرت عن آمالها في تنصير¹ الجزائريين "يمكن لنا في المستقبل، أن نكون سعداء ونحن نمدن الأهالي ونجعلهم مسيحيين² ومن أجل التمكين لأهدافها قامت بمقاومة و تهديم كل ما هو إسلامي فهدمت المساجد أو مسحتها أو غيرتها لغير وظيفتها و كذلك المدارس لم تسلم هي الأخرى بجميع أشكالها...إلى غير ذلك من وسائل الإقصاء والتدمير التي طالت هذه المؤسسات على اعتبار أنها تشكل خطرا كبيرا على مشاريع المحتل و أهدافه الثقافية والدينية التي يريد تحقيقها³ وعملت الكنيسة على إجتثاث المسلمين من جذورهم الدينية والثقافية واستمالتهم إلى النصرانية، و أكثر الشخصيات التي كان لها دور كبير في هذا المجال هو الكاردينال لافيغري⁴ .

¹ التنصير: لغة: من نصر، ينصر ، تنصيرا، و التنصر الدخول في النصرانية، اصطلاحا: ترادف كلمة تنصير mission أي إرسالية تنصيرية، و التنصير هو الجهود المنظمة والمقصودة والمدعومة من قبل حكومات أو هيئات لتنتشر النصرانية في العالم، للمزيد انظر : عميرواي احميدة، زاوية سليم، قاصري محمد السعيد، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916، د.ط، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص99.

² خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص ص 15-17.

³ نادية طرشون، المرجع السابق ، ص 171.

⁴ لافيغري: شارل مارسيان ألمان (1825-1892) ولد في مدينة بايون بجنوب فرنسا تولى رئاسة أسقفية الجزائر، و أسس فرقة الآباء البيض التي حملت على عاتقها مهمة التبشير في شمال إفريقيا ووسطها. انظر : خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 131.

الوسائل المستخدمة للتبشير¹ ومن بينها:

- الإهتمام بالأعمال الخيرية و الإنسانية والتعليمية كإقامة المدارس لتعليم الأطفال حيث نصت المادة الخامسة من القوانين الأسقفية الخاصة بالتبشير بين الأهالي على "اعتبار أن الأطفال هم الأمل المرتقب لمهمتنا عند الكفار "

-إنشاء الملاجئ للأيتام و المشردين وتقديم الهدايا و المساعدات المالية

-كذلك الإهتمام ببناء المستشفيات خاصة في زمن النكبات التي كانت تمر بها الجزائر، أعتمد في هذا المجال على الراهبات الممرضات²، وأنشأ الكاردينال لافيغري مستشفين ، مستشفى العطاف وسماه بيت الله، و مستشفى سانت اليزابيت بمنطقة القبائل سنة 1894³، إلا أن هذه الممارسات لم يكن الهدف منها نشر المسيحية فقط فالهدف الثاني لهذه السياسة هو إجراء التجارب على الجزائريين فمنذ سنة 1845 أبرمت اتفاقية بين مدينة الجزائر و مستشفى المرضى العقلين بمرسيليا لاستقبال الثائرين ضد المحتل والذين أعتبروا مرضى من قبل الأطباء الفرنسيين، و في الفترة 1903-1909 وجه المزعومون بالمرض لإجراء التجارب عليهم في كل من ألي (تارن) الفرنسية ، ثم ليمو (أود) ثم سانت ألبان (لوزير) و اقتيد العديد من الثوار ليكونوا فئران للتجارب النفسية العصبية في مخابر فرنسا ويرى ج.م. باغ " أن المختلين عقليا من العرب هم مرضى

¹ التبشير: لغة: التبشير من بشر و تبشر و التبشير يعني الخبر الذي يفيد السرور . اصطلاحا : التبشير في معناه الأصلي و الاشتقاقي هو دعوة لإتباع ما جاء به الإنجيل من عقائد وتعاليم . انظر : عميرواي احميدة، زاوية سليم، قاصري محمد السعيد، المرجع السابق، ص 100 .

² خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 43-45.

³ بشير بلاح، المرجع السابق، ص 277.

على درجة كبيرة من العنف و الخطورة ، ويستلزم وضعهم في زنانات سيئة ومعالجتهم كحيوانات شرسة، وهم قلما يشفون" ¹

-أما أهم وسيلة استخدمها المحلل هي السعي إلى تفكيك المجتمع الجزائري، من خلال الدراسات الهادفة إلى إثبات وجود إختلافات عرقية في المجتمع الجزائري، فمثلا نجد أن دوطوكفيل قد قسم المجتمع حسب دراسته إلى قسمين عرب و قبائل، فالقبائل وصفهم بأنهم " أكثر إيجابية وأقل إيمانا وأقل حماسا من العرب، وفي نظرهم الفرد هو كل شيء و المجتمع لا شيء، وهو أكثر بعدا عن الخضوع بشكل موحد لقوانين حكومة موحدة ... يحب الملذات و الشهوات المادية ، ومن هنا يمكن شده ... فإذا لقوا منا تشريعات بسيطة واضحة ومضمونة تحميهم ... حينها سنرى أخلاق القبائل و أفكارهم تتعدل" ²، وفي هذا الصدد نجد لافيغري كذلك حاول بعث أسطورة القبائل المسيحية و أنهم كيان مسيحي ويقول " لقد فرض العرب عليهم القرآن و تعاليمه، وهم في الحقيقة لاتينيون و مسيحيين قدامى، وحتى وان لم يكن مستحيلا إيجاد في ثنايا عاداتهم وتقاليدهم بعض الآثار المسيحية فإننا نؤكد أنهم كانوا أبناء للذين درسهم أغسطس" ³.

نجح الكاردينال لافيغري في افتتاح 05 مراكز تنصيرية تحت غطاء التطبيب والتعليم في القبائل ما بين 1873 - 1879، لم يحقق من خلالها إلا إقبال السكان على التعليم والمعالجة بعد تردد، و فشل في تنصيرهم نظرا لتمسكهم بإسلامهم واجتهدت

¹ مبروك لعوج، الطب العقلي في عهد الاستعمار الفرنسي بالجزائر، دار القصة للنشر، الجزائر، 2012، ص ص 35-34.

² أليكسي دوطوكفيل، المصدر السابق، ص ص 32 - 33.

³ سعيد مزيان ، النشاط التنصيري للكاردينال لافيغري في الجزائر 1867-1892، ط1، الجزائر ، 2009، ص ص 251-250.

الكنيسة و الإدارة الاستعمارية في تشييد الكنائس و إستئصال المساجد إلى أن بلغ عدد الكنائس 327 كنيسة مقابل 166 مسجد فقط¹.

من خلال دراستنا لسياسة الأهلية في العهد المدني، نرى أن المحتل هدف في سياسته العمل على إلغاء أي دور يمكن أن يلعبه الجزائريون في حكم بلادهم، حيث صرح في هذا المجال الحاكم العام دوغيدون بأنه جاء لتحقيق طموحات الكولون ووصف هذه الطموحات بالشرعي، وأما الأهالي فهم منهزمين ينبغي عليهم الخضوع لإرادة الغالب.² فأقل ما توصف به السياسة الأهلية للمدنيين أنها طبقت سياسة التمييز العنصري على الجزائريين، فحرمتهم أبسط الحقوق، فالجزائريون لا يمكن أن يمثلوا أكثر من نسبة الربع داخل المجالس³ كما أن هؤلاء المنتخبين يعينون من طرف المحتل فهم لا يمثلون الشعب داخلها، وبالتالي غيب الجزائريون في حكم بلادهم واستولى الكولون عليه ولزيادة بؤسهم وشقائهم طبقت عليهم عدة قوانين أقل ما يقال عنها أنها قوانين إستعبادية، كقانون الأهالي الذي كان الهدف منه هو المراقبة الدقيقة والواسعة لكل تحركات الجزائريين⁴ وصودرت أراضيهم من خلال عدة قوانين كلها تهدف إلى الإستحواذ على الأرض وفرنستها، والسيطرة على كل مقدرات البلاد والسعي إلى محو الهوية والشخصية الوطنية للجزائريين، حتى لا ينازعهم في الملك أحد.

فماهي نتائج هذه السياسة على الجزائريين؟ وما هي ردود الفعل تجاهها؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل الموالي.

¹ بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 277-278.

² شارل روبيير آجرون تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 15.

³ بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 227-228.

⁴ شارل روبيير آجرون تاريخ الجزائر...، ص 38.